مجلة التّحليل الاقتصادي ودراسات التّنمية
المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة -
ISSN : 2830 - 862X
المجلد: 01 العدد: 02 ديسمبر 2022 م الموافق لـ: جمادى الأولى 1444 هـ

التحويلات المصرفية في نظام الدفع الالكتروني بين آليات المعالجة والضوابط الرقابية

Bank transfers in the electronic payment system: processing mechanisms & supervisory controls

نبيلة باديس[1] رضوان موجاري
Nabila Badis Radouane Moudjari
جامعة خنشلة –الجزائر – جامعة قسنطينة 2–الجزائر –
badis.nabila@gmail.com moudjari.redouane6@gmail.com

ملخص:

تستخدم وسائل الدفع الالكترونية كبديل للنقود التقليدية في تسوية المعاملات المحلية والدولية، تتمثل أساسا في التحويلات المالية، بطاقات السحب الآلي، بطاقات الوفاء، وهي عبارة عن أنظمة آلية ورقمية متكاملة من أجل تسوية المعاملات المالية والتجارية بين الأفراد والمؤسسات الخاصة والعمومية، وذلك عن طريق شبكة دقيقة تربط بين الحسابات البنكية للمتعاملين.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية وسائل الدفع الالكترونية، والتركيز على خصائصها من حيث المعالجة، التنفيذ، المراقبة، ومختلف البروتوكولات التنظيمية المسايرة لعملية التسوية، خاصة ما تعلق بنظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي RTGS، ونظام المقاصة الآلية ACTI، وفق المنهج الوصفي التحليلي، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها

[1] –Nabila BADIS, Khenchela University, ECOFIMA: Algeria, badis.nabila@gmail.com

هو ضرورة تعزيز الثقة لدى المتعاملين في إستخدام هذه الوسائل لما تتميز به من قلة الأخطاء وسرعة في الإجراء.

الكلمات المفتاحية:

الدفع الالكتروني؛ التسوية الالكترونية؛ المعالجة؛ المراقبة

Abstract :

Electronic payment methods are used as an alternative to traditional currency in the settlement of national and international transactions, mainly in money transfers, debit cards and credit cards, which are automatic and digital systems integrated for the settlement of financial and commercial transactions between individuals and private and public establishments, through a precise network Connects the bank accounts of customers.

This study aims to shed light on the importance of electronic payment methods, and to focus on their characteristics in terms of processing, implementation, monitoring and various organizational protocols corresponding to the settlement process, in particular with regard to concerns the RTGS system and the ACTI system. , according to the descriptive analytical approach, Among the most important results achieved is the need to strengthen the confidence of dealers in the use of these means, due to its lack of errors and the speed of the procedure.

Keywords:

Electronic payment; settlement;, processing, control

تقديم:

جاء عصر التكنولوجيا بأسس وأنظمة جديدة في المعاملات الاقتصادية، كنتيجة لانتشار إستخدام الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في التجارة الإلكترونية هذه الأعمال الإلكترونية تزامنت مع ضرورة تطوير النظام المصرفي وتطبيق المعلوماتية في مجال البنوك أو ما إصطلح عليه بالصيرفة الإلكترونية،التي قدمت للإقتصاد بصفة خاصة دعما قويا وساهمت في زيادة تطوره ونموه، لاستفادته من تسهيل المعاملات وإختصار الزمان ولا يعترف بحدود المكان، ويسعى لجلب أكبر عدد من العملاء مع تحقيق وكسب رضاهم وهذا بفضل تنويع طرق ووسائل الدفع الإلكترونية، وعليه تبرز إشكالية الدراسة التي نصيغها في التساؤل التالي:

ماهي أنواع التحويلات المالية الالكترونية، وما هي الضوابط المتحكمة فيها؟

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أدوات الدفع الالكتروني التي تشكل قفزة نوعية في مجال المعاملات المالية، كما أن هذه الأخيرة تحوطها جوانب تتميز بسوء الإستخدام وشبهة الفساد، سواء كانت عمليات بالعملة المحلية أو بالعملة الصعبة، ولأن مسؤولية المال العام هي مسؤولية الجميع فهناك العديد من الهيئات والأدوات الرقابية لضبط ومسايرة مختلف العمليات المالية بطريقة مباشرة وقبلية أو بطرق رقابية بعدية. ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع من خلال محاولة تقديم التأصيل العلمي لأنظمة الدفع وتحديد أشكالها الممكنة، ثم آليات وطرق المعالجة وفي الأخير أليات الرقابة على العمليات المصرفية.

1. مفاهيم أساسية في أنظمة الدفع الالكترونية:

هي عبارة عن الوسيلة الالكترونية التي نستخدمها في حياتنا اليومية على شبكة الانترنت، الفرق بينها وبين الوسائل الأخرى في كونها تتم وتسير كل عملياتها الكترونيا ولا توجد قطع نقدية ملموسة، وكان لتطور التجارة الالكترونية أحد أهم الأسباب التي دعت إلى استخدامها وانتشارها، وتمكنت هذه الوسائل من الانتشار السريع بفضل المجهودات الكبيرة من البنوك لجذب اكبر عدد من العملاء وجعلهم يختبرون مدى فعالية وسائل الدفع الالكترونية ومزاياها.

1.1 مفهوم نظام الدفع:

يعرف نظام الدفع على أنه مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية. (زواش، 2011/2010، صفحة 6)

وبالمعنى العام هو تحويل مبلغ من المال من طرف المدين إلى صاحب الحق (الدائن) يعرف بنك التسوية الدولي الدفع على أنه تحويل حق نقدي من المدين أو المرسل عن طريق البنك مقبول من طرف الدائن أو المستفيد. (Rambure, 2005, p. 12)

2.1 مفهوم نظام التسوية:

تجدر الإشارة الى عملية التسوية، التي يقصد بها العقد المرتبط بتحويل الأموال أو الأوراق بين الأطراف، وتكون التسوية مع الدفع في حالة النقود الإئتمانية، وتكون التسوية بعد الدفع في حالة الأوراق التجارية أو ما يعرف بالتسوية بالإستحقاق. ويوجد نظام التسوية الغرض منه تنظيم تسوية وتحويل الأموال والأدوات المالية، نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، وهو:

- ☑ نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.
- ☑ نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف.

ويرمز له RTGS اختصارا لـ Real Time Gross Settlement System، الغرض منه: تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى . (آيت زيان و آيت زيان، صفحة 9)

- ☑ تلبية مختلف إحتياجات المستعملين بإستخدام نظام الدفع الإلكتروني .
- ☑ تقليص آجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية.
- ☑ تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات .
- ☑ جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة .
- ☑ تقوية العلاقات بين المصارف.
- ☑ تشجيع إقامة المصارف الأجنبية

3.1 مفهوم نظام المقاصة عن بعد:

لقد كانت سنة 2006 سنة عصرنة أنظمة الدفع وما نتج عنه من تطوير الوساطة البنكية الفعالة والمؤمنة لخدمات بنكية ذات جودة تخدم الزبائن في إطار مضمون ومضبوط وعملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI. (آيت زيان و آيت زيان، صفحة 12).

وهذا النظام يختص بالمعالجة الألية لوسائل الدفع العام، les instruments de paiement de masse، صكوك، تحويل،إقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك بأستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners) والبرمجيات المختلفة ويمثل هذا النظام القسم الثاني من انظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن .

دخل النظام حيز التنفيذ بإشتراك: بنك الجزائر، كل البنوك، إتصالات الجزائر، بريد الجزائر SATIM، جمعية البنوك والمؤسسات المالية (ABEF) مع كل فروعها ومكاتبها عبر كامل التراب الوطني، ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور، لقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات و كانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006، عالج نظام ACTI 71933 عملية في شهر ماي بما قيمته 51.12 مليار دينار و 489436 عملية في ديسمبر من نفس السنة (2006) بقيمة 303.17 مليار دينار.

يهدف هذا النظام إلى:

- ☑ التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية.
- ☑ تقليص آجال المعالجة، قيم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام على أن يتم إختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة.
- ☑ تأمين أنظمة الدفع العام .
- ☑ إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك .
- ☑ مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر .

2. هندسة نظام الدفع:

أوامر الدفع تشكل معالجة آلية تتميز بالأمان في تحويل الأموال، واستنادا لمختلف الاجراءات والحالات يمكن تقديم الهياكل والتصورات الممكنة في الأشكال التالية:

الشكل رقم –01– النظام في شكل V

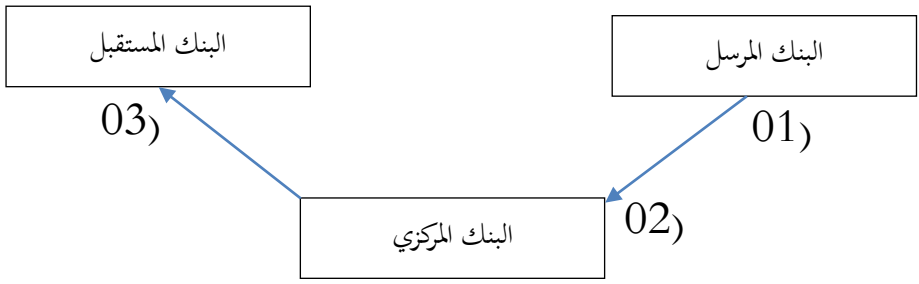

المصدر: (Rambure, 2005, p. 95)

حسب الشكل أعلاه، يتم استقبال أمر الدفع من طرف البنك المرسل، البنك المركزي يقوم بجعل حساب البنك المرسل مدينا وحساب البنك المستقبل دائنا، ثم يرسل البنك المركزي إلى كل من البنك المرسل إشعارا برصيد مدين، والبنك المستقبل إشعارا برصيد دائن.

الشكل رقم –02– النظام في شكل Y

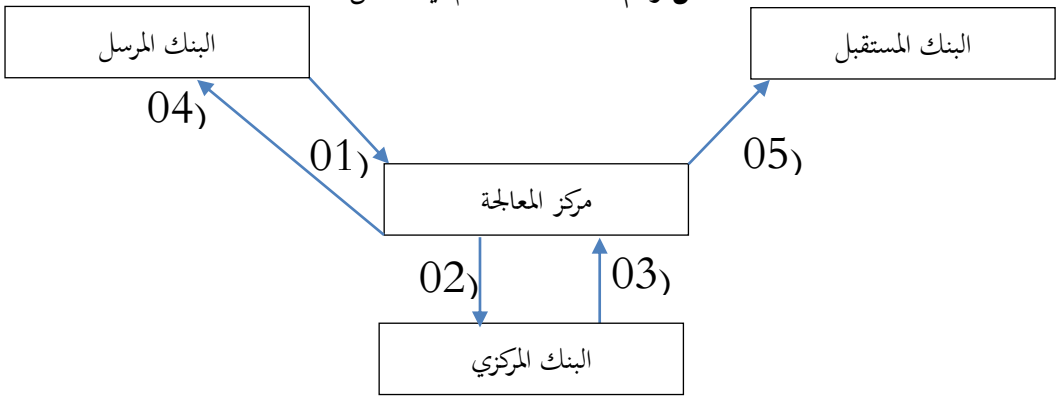

المصدر: (Rambure, 2005, p. 96)

حسب معطيات الشكل أعلاه، يقوم البنك المرسل بإرسال أمر الدفع إلى مركز المعالجة، هذا الأخير يحول الأمر إلى البنك المركزي من أجل إجراءات التسوية، بعدها يقوم البنك المركزي بالتسوية من خلال جعل حساب البنك المرسل مدين وحساب البنك المستقبل دائن، وإشعار مركز المعالجة بنجاح وإتمام العملية، بعدها يرسل مركز المعالجة إشعارات للبنك المرسل والبنك المستقبل، يخبر الأول بأن حسابه مدين ويخبر الثاني بأن حسابه دائن. تجدر الإشارة إلى أن هناك صيغ وأشكال هيكلية أخرى متنوعة على شكل L و T، حيث:

شكل L: يقوم فيه البنك المركزي بتنفيذ أمر الدفع المحرر من البنك المرسل ويجعل حسابه مدين، وفي نفس الوقت يجعل حساب البنك المستقبل أو المستفيد دائنا، يتأكد بعد ذلك البنك المرسل من إتمام عملية الدفع، ويرسل إشعار بإتمام الدفع للبنك المستفيد أو المستقبل مفاده بأن حسابه لدى البنك المركزي أصبح دائنا.

شكل T : بموجب هذا النظام يستقبل البنك المستفيد رسالة الدفع قبل إستقبال تأكيد التسوية من البنك المركزي، حيث أن البنك المرسل يبعث عن طريق نظام التحويل رسالة الدفع إلى البنك المركزي والبنك المرسل إليه في نفس الوقت، وبمجرد وصول نظام الدفع ترسل رسالة تأكيد التسوية للبنك المرسل إليه.

أما هندسة النظام المركزي الفوري RTGS الذي يوفر تسوية لأنظمة التصفية العملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف فهو كما يلي:

شكل رقم –03– تسوية المبالغ الاجمالية في وقت حقيقي

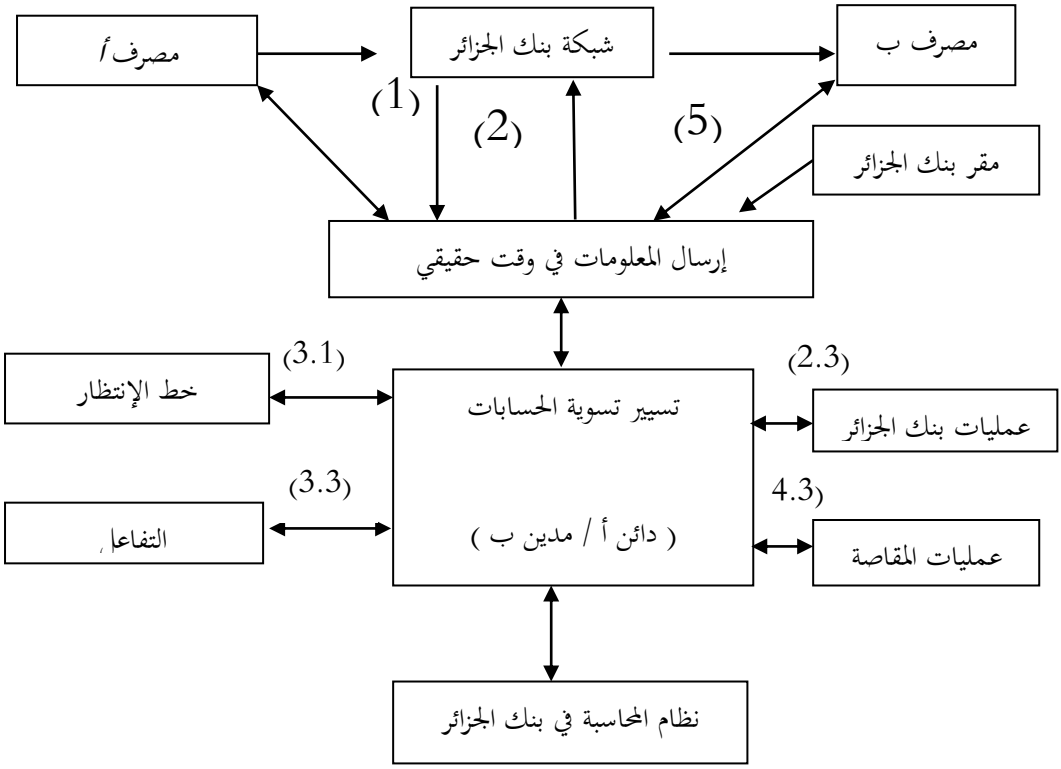

المصدر: (بوعافية، 2005، صفحة 173)

كما تجدر الإشارة إلى أن النظام المركزي RTGS يقوم بالوظائف التالية:

- ☑ مراقبة أوامر الإنتظار.
- ☑ تسوية الأوامر وفق طبيعتها .
- ☑ تخصيص مبالغ المقاصة .
- ☑ المعالجة تتم في نهاية اليوم .

☑ إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام، أما فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:

☑ تلقي ومراقبة صفة الأوامر وملاءمتها .

☑ إصدار وتلقي الأمر بنظام RTGS.

☑ متابعة خطوط انتظار للمشاركين المعنيين مباشرة او المشاركة غير المباشرة والمستخدمين من خدمات النظام.

3. عوامل تطور أنظمة الدفع:

تعدد العوامل التي ساعدت على ظهور وتطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة وأكثر تطورا وفيما يلي نذكر بعضا منها:

1.3 تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

مع مرور الوقت أصبحت تعاني مشاكل كثيرة منها:

☑ **إنعدام الملائمة:** الحاجة إلى الوجود الشخصي يقيد الحرية في المعاملات، ويترجمه تأخر إقتناء المنتجات والخدمات تنتج عنه تكاليف أعلى ويؤدي إلأى خسائر في الإيرادات وانخفاض رقم الأعمال وفقدان بعض فرص البيع.

☑ **عدم اجراء المعاملات في الوقت الحقيقي:** لا تتم المدفوعات في وقتها، ويرتبط التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يقارب الأسبوع.

☑ **إنعدام الأمن:** فالتوقيعات يمكن تزويرها والأوراق التجارية والمالية يمكن أن تضيع ويمكن اللجوء للغش وانتحال الصفات والاحتيال بمختلف أشكاله.

☑ **ارتفاع تكلفة العمليات**: نظرا لاستغراق العمليات وقت طويل، فإن المدفوعات الصغيرة بالكاد تغطي تكاليفها، كما أن هناك مخاطر الشيكات بدون أرصدة مالية مغطاة مسبقا، مما يخلق تكاليف إضافية لتسوية العمليات.

2.3 إستخدام شبكة الأنترنت:

سمح التطور في شبكة الأنترنت إنتشار استخدامها في البنوك ومنح لعملائهم ميزة قضاء أشغالهم دون الحادة للتنقل والتعامل مع الموظفين، والانتظار لساعات طويلة، من خلال خدمات عن بعد عبر شبكة الانترنت، يسهل على العميل التعامل عبرها وهو في منزله واجراء عملياته المصرفية. (منصور، 2003، صفحة 128)

3.3 التوجه العام نحو المعاملات الإلكترونية:

انتشار التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت ساهم في خلق البيئة اللازمة لتطور عمليات الدفع، كما أن التجارة الالكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض التكاليف وتعظيم قيمة الشركات والحاجة للوصول إلى أعلى مستوى من النجاعة في الإنتاج والتوزيع. كما أن انتشار التجارة الالكترونية كان سببا لابتكار وسائل التوقيع الالكتروني والتشفير وغيرهما. (عبد الرحيم، 2007، صفحة 150)

4.3. بروز مؤسسات متخصصة في المعاملات المالية الدولية:

من بين أهم العوامل المساعدة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية هو ظهور منظمات ومؤسسات عالمية متخصصة ورائدة في إنتاج وتسويق وسائط لجميع البلدات والجهات للبطاقات الالكترونية التي تستخدم كوسيلة في عملية الدفع حيث يجب التمييز بين: (أبو سلمان، 2003، الصفحات 33-34)

☑ **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات الالكترونية:** والتي لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما تملك العلامة التجارية للبطاقات الذكية الالكترونية لتسوية العمليات ولا تقوم بالإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للمصارف، ويطلق عليها اسم راعي البطاقة منها فيزا كار، الماستر كارد.

☑ **المؤسسات المالية العالمية:** التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف ومن أشهرها أميريكان اكسبريس لديفرز كليب ومؤسسات تجارية اخرى

4. وسائل الدفع الإلكترونية:

ظهور وانتشار وسائل الدفع الالكترونية هو نتيجة التجديدات المالية بفعل تطور الصيرفة الالكترونية والخدمات عبر الانترنت، وفيما يلي نقدم بعض أهم الأنواع المستخدمة:

1.4 الشيك الإلكتروني:

هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلمه ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنت، بمعنى أنها تستخدم لاتمام عمليات السداد الإلكتروني بين الطرفين من خلال وسيط، والشيك الالكتروني يحتوي على رقم، اسم الدافع، حساب الدافع اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة المالية التي ستدفع، العملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع. (ميهوب، 2005/2004، صفحة 120)

2.4 بطاقة الإئتمان عبر الأنترنت:

تستخدم للتسويه المشتريات المحلية والدولية عبر الانترنت، عرفت تطورات مرحلية الهدف منها وضع معايير موحدة للأمان بتعتبر دافع استخدام وانتشار عبر العالم، ترتكز على وضع معايير تشفيرأرقام البطاقات عند استخدامها عبر الانترنت يعتمد على تبادل الشهادات الرقمية الموثقة بتوقيعات الكترونية لكل من العميل والبنك الذين يحوزان على شهادة، ولقد تم

تطوير العمل بها من طرف شكة فيزا كارد وماستر كارد وانضمت لهما شركة امريكان اكسبرس. ميهوب سماح ص 123

3.4 بطاقة الوفاء الإلكترونية:

تسمح لصاحبها بالقيام بسحب وايداع الشيكات واجراء العمليات المرتبطة بذلك لدى أجهزة الكترونية، يتم استخدامها في دفع المستحقات المالية لدى المحلات التجارية ومحطات البنزين، المواصلات...الخ، تعمل هذه البطاقة وفق نظام تحويل الأموال المترونيا يرمز له EFTPOS إختصارا لـ Electronic Fund Transfer at Point you Sale وهذا النظام يعتبر أكبر صور لتطوير نظام سويفت لانه يجمع بين نظم تحويل الأموال إلكترونيا التابعة للمصارف ونقاط البيع التابعة للمؤسسات الصناعية والتجارية (ميهوب، 2005/2004، صفحة 124)، وحقق هذا النظام العديد من الأهداف منها:

- ☑ تقنية جديدة أكثر تطورا لوسائل الدفع
- ☑ تحقيق السرعة الفائقة في تحويل الأموال عبر الحسابات
- ☑ ترويج ورواد للتجارة الالكترونية
- ☑ انخفاض تكاليف العمليات

4.4 البطاقة الذكية:

ظهور هذا النوع بسبب مساوئ الأنواع السابقة، حيث تحتوي البطاقة الذكية على شريحة إلكترونية تسمح بتخزين المعلومات عن الأموال والعمليات من خلال البرامج الامنة وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الأجهزة وتعمل البطاقات الذكية على نظام مفتوح لتحويل الأموال الكترونيا بمعنى لاتحتاج صاحب البطاقةلاثبات هويته من اجل البيع او الشراء وهذا لانه بمجرد تمرير البطاقة على الالة القارئة يتم خصم قيمة المشتريات بطريقة الكترونية واتوماتيكية من حساب صاحب البطاقة ويتم ايداعها في الأجهزة الالكترونية الظرفية للبائع

هذا الأخير يستطيع نقلها الى حسابه لدى البنك عن طريق معاملات الكترونية في ظرف ثواني معدودة. بسام نور، النقد الالكتروني، القيمة المخزنة وأنظمة بطاقة السحب، 2002 (ميهوب، 2005/2004، صفحة 124)

5.4 التحويلات المالية الخارجية:

هناك الكثير من الطرق التي تسمح بتحويل الأموال نحو الخارج، التي يطلق عليها بالعمليات العابرة للحدود Cross Border Operations، التي تتطلب فتح حسابات الكترونية باستخدام الأنترنت للتتم جميع العمليات عبرها، ومن بين صور العمليات التحويلات المصرفية الالكترونية نجد البنك المنزلي BankingHome،البنك على الخط OnlineBanking الخدمة المصرفية الذاتية Self Service Banking، تتميز جميع هذه الطرق بقيام العملاء بإدارة حساباتهم وإنجاز العمليات المصرفية من أي مكان وفي أي زمان،تتطلب فقط الأنترنت

5. آليات الرقابة على التحويلات المصرفية:

وضع المشرع الجزائري آليات لمراقبة تحركات الأموال على المستويين الداخلي والخارجي من شأنها ضمان أقصى حماية ممكنة للمال العام والخاص ومكافحة جرائم الفساد المالي وتبييض الأموال، وحماية أموال المودعين والحفاظ على استقرار البنوك والثقة فيها من طرف العملاء، وهناك طرق وإجراءات للرقابة تقوم بها هيئات متخصصة، ونذكر فيما يلي أهمها: (ثابتي و بيطام، نوفمبر 2018، الصفحات 143-147)

1.5 البنك المركزي:

يسهر على مطابقة جميع العمليات المالية للقوانين المنظمة، يراقب عمليات الصرف وتحويل رؤوس الأموال الوقاية من الفساد المالي وخلق التوازن اللازم، التعاون الدولي في المجال المالي واسترداد الأموال المنهوبة.

2.5 اللجنة المصرفية لبنك الجزائر:

هي لجنة على مستوى بنك الجزائر، تعتبر أداة للرقابة على جميع البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها من طرفه، من خلال ارسال مفتشين مركزيين للبنوك وجميع فروعهم على المستوى الوطني لمراقبة الوثائق والتأكد من قرب باحترام الإجراءات والقوانين لذلك تعتبر بمثابة لجنة مراقبة مباشرة.

3.5 مجلس المحاسبة:

هيئة رقابية بعدية على الأموال العمومية، يتمتع بكثير من الصلاحيات للرقابة على الأموال العمومية والقيام بالتحريات للتأكد من مدى التطبيق الجيد والاستغلال الأمثل للأموال العمومية.

4.5 الديوان الوطني لمكافحة تهريب رؤوس الأموال:

تم إنشاؤه بغرض حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر تهريب العملة ورؤوس الأموال والرقابة على عمليات الصرف، وهو مستحدث بموجب الامر رقم 06/05 المعدل بالامر 09/06، ويقدم تقريرا سنويا عن نشاطاته وتدخلاته والتوصيات اللازمة.

5.5 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

بموجب القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والمرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في 2006/10/22 الذي نص على أنها هيئة ذات سلطة تتبع لرئاسة الجمهورية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تقوم بجمع الأدلة والتحري في الوقائع والعمليات الفعليةواقتراح الحلول والتدابير لا سيما ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والرقابي للوقاية من جميع اشكال الفساد المالي.

6.5 التوطين البنكي:

هو شرط أساسي لجميع العمليات المالية المتعلقة بحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج بغرض الإستثمار، وفي بعض الحالات لابد من ترخيص مجلس النقد والقرض لإضفاء مزيد من الرقابة على حركة رؤوس الأموال واكتشاف الحالات غير المشروعة.

7.5 خلية المعالجة والاستعلام المالي:

يمكن للبنوك الاستعلام والتأكد من الهوية الفعلية للزبائن والتبليغ عن العمليات المشبوهة الى خلية المعالجة والاستعلام المالي.

8.5 مصالح البريد والمواصلات:

لمصالح البريد دور هام في مراقبة الصرف عند استكمال عملية ترحيل الأموال للوطن عندما يكون الناتج من تحصيل عائدات الصادرات من غير المحروقات قد سدد بالعملة عن طريق البريد، وتتم الرقابة من خلال توطين ملف التصدير أمام مصالح البريد، ويتم بعد ذلك التنازل عن عائدات الصادرات لصالح بنك الجزائر، وهذا إثبات لترحيل الأموال إلى الوطن عن طريق إدارة البريد والمواصلات.

6. معالجة التحويلات المصرفية في القرض الشعبي الجزائري:

سنحاول تسليط الضوء على التحويلات المالية سواء كانت بين فروع البنك ووكالاته او تلك التي تتم مع البنوك الأخرى عن طريق نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ARTS أو نظام المعالجة الألية لوسائل الدفع العام ATCI.

1.6 تسوية المبالغ الاجمالية بين الفروع:

تستقبل مصلحة الصندوق أوامر التحويلات عن طريق المكلف بها، هذا الأخير يتأكد من كشف الهوية البنكية للآمر والمستفيد، التحقق من صحة الألقاب والأسباء والعنوان ومطابقة الإمضاءات الموضوعة على امر التحويل، وبعد كل هذا يقوم بوضع ختم الإستقبال

محدد بتالتاريخ والوقت، وترسل لمصلحة الصندوق إشعار بالإستقبال وأمر التحويل، وهنا يجب على المكلف بمهمة التحويلات فرز أوامر التحويل ذات المبالغ الضخمة والمستعجلة وفصلهما عن باقي التحويلات التي يمكن أن تكون عن طريق المقاصة ما بين الوكالات، ثم تسجيل التحويلات في سجل مخصص لها وترقيمها أولا بأول، وضع الختم بعبارة إمضاء بعد التدقيق signature vérifiée على أوامر التحويل ويضيف عليها تأشيرته الشخصية، وإرسال حزمة أوامر التحويل لمصلحة الصندوق للمعالجة عبر نظام ARTS، وعند استقبال رئيس المصلحة لأوامر التحويل يتأكد بدوره منها ويضع عبارة قابل للتنفيذ على نظام ARTS ووضع تأشيرته وإرسال الوامر للتنفيذ (Bon pour exécution sur ARTS) .

بعد إتمام العمليات السابقة، يقوم المكلف بالتنفيذ بالتأكد من وجود العبارة السابقة (أمر تحويل قابل للتنفيذ) وإمضاء رئيس مصلحة الصندوق، يقوم بتنفيذ أمر التحويل في النظام المعلوماتي ARTS وإنشاء رسالة فاكس بالنموذج المعياري، كتابة رقم حفظ أمر التحويل الموجود في السجل على رسالة الفاكس، وإرسال حزمة (Lot) لرئيس مصلحة الصندوق كل من أمر التحويل، جدول الإرسال الذي سجل في النظام المعلوماتي ARTS رسالة الفاكس مدققة وممضية.

يتابع رئيس مصلحة الصندوق التحقيقات الضرورية كالتأكد من المعلومات التي لها علاقة مع المدونة على رسالة الفاكس بالنسبة إلى مضمون أمر التحويل، وضع ختم وطابع من الصنف B على رسالة الفاكس، وإرسال حزمة المعلومات إلى مدير الوكالة أو مساعده تتضمن أمر التحويل، جدول الإرسال، رسالة الفاكس مدققة وممضية، ويجب على مدير الوكالة أو مساعده التأكد من الوثائق المقدمة من طرف رئيس مصلحة الصندوق، تدوين مرجع ورقم التصريح بأمر التحويل المستخرج من نظام المعلومات على رسالة الفاكس، وضع إمضاء وختم المدير على رسالة الفاكس وهو الإمضاء من الصنف A ويرسل جميع هذه

البيانات عن طريق الفاكس إلى الخزينة المركزية لمديرية المالية، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التأكد الشخصي عبر الهاتف لرئيس مصلحة الصندوق على استقبال الفاكس من طرف مديرية المالية. كما أنه في حالة رفض العملية يتم إرجاع أمر التحويل لصاحبه أو يطلب من الزبون تموين حسابه، كما أن الأجال القانونية لإجراء المكلف بالتحويل المالي هي 48 ساعة من إيداع الزبون لأمر التحويل.

2.6 المعالجة الآلية لوسائل الدفع العام:

يقوم هذا النظام بمعالجة وسائل الدفع المتمثلة في الشيك، التحويلات المالية أقل من مليون دينار، الأوراق المالية من سندات الأمر، السفتجات، الاقتطاعات والبطاقات البنكية ولكن سنتطرق إلى كيفية معالجة الشيكات فقط عن طريق هذا النظام لانها لا تختلف كثيرا عن باقي الوسائل الأخرى، وهنا يجب أن يكون الشيك منمذج، بمعنى يحتوي على جميع الخصائص المحددة في القانون التجاري والامر رقم 95/05 الصادر في جانفي 1995، من حيث الشكل ونوع الورق والمعلومات المتوفرة والعبارات اللازمة، وقابلية الكتابة عليه وقدرة قراءة محتوياته من طرف جهاز سكانير خاص، وكشف الهوية البنكية أو البريدية. وتختلف طريقة معالجته باختلاف مبلغه، فعد استقبال الشيك المنمذج، وادخاله في نظام المقاصة الآلية،واستقبال المرجع الخاص بالعملية المعنية بين البنوكRIO (Interbancaire Référence d'Opération) تتم عملية التسجيل المحاسبي يدويا في النظام المعلوماتي Delta، ولا يتم التسوية الخاصة بالشيكات إلا بعد التأكد من المعلومات الموجودة في التسجيل الرقمي والصورة المتبادلة في نظام المقاصة الآلية، ويتوقف دفع الشيكات من الصنف M3 (ذات القيمة المالية أكبر من 200000دج) على مدى استقبال وصحة البيانات الرقمية، وضوح الصورة، تاريخ الوصول، ويتم دائما تحويل البيانات للبنك المصدر من أجل المراقبة والأرشيف

خاتمة:

يعتبر نظام الدفع في أي بلد معيارا ومؤشرا عن مدى تطوره، لذلك تعطي البنوك في مختلف الدول أهمية بالغة لتحديث وسائل الدفع، ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع إلكترونية تتميز بسرعة المعاملات وقلة الإجراءات وانخفاض في التكلفة، لكن تتطلب بيئة منظمة جيد وقاعدة تشريعية وقانونية بالإضافة لدرجة أمان عالية لتجنب احتمالية حصول احداث نتيجة أخطاء غير مرغوب فيها.

والجزائر مثلها مثل جميع الدول الأخرى تدرك تماما أهمية أنظمة الدفع الحديثة، وضرورة تطويرها لتلبية الطلب عليها، لتحل محل وسائل الدفع التقليدية، والإستفادة من مزاياها وتجنب عدة مخاطر تحوط بالعمليات المصرفة المتعلقة بنظام الدفع الالكتروني، لذلك وضعت تشريعات وقوانين تنظيمية وهيئات رقابية على التحويلات، ومن بين أهم أفاق تطوير الدفع الالكتروني نذكر:

- ☑ التحسن التدريجي لأعداد المستفيدين من السحب الالكتروني وهذا راجع الى قلة الأخطاء الممكن حدوثها وزيادة الثقة في استخدام هذه الوسيلة.
- ☑ أهمية وسهولة استخدام البطاقات البنكية الالكترونية مقارنة بالشيكات والانواع التقليدية الأخرى.
- ☑ إمكانية اجراء عمليات التسديد للفواتير عبر الموزعات الالية وعن طريق شبكة الانترنت ومنه عدم وجود ضرورة التنقل وتفادي الازدحام.
- ☑ انشاء هيئات رقابة نظام الدفع مستقلة ومشتركة بين البنوك العمومية والخاصة بهدف تنظيم تطوير ومرافقة استعمال وسائل الدفع والتحويلات المالية التكنولوجية العصرية.

المراجع:

1- آيت زيان, ك & ,.آيت زيان, ح .(s.d.) .الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .جامعة خميس مليانة.

2- أبو سلمان, ع .(2003) .البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد . سوريا: دار القلم.

3- رشيد بوعافية. (2005). الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري. مذكرة ماجيستير، جامعة البليدة.

4- زواش, ز .(2010/2011) .دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر .مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي.

5- عبد الرحيم, م .(2007) .الاقتصاد الصناعي، التجارة الإلكترونية .مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

6- منصور, م .(2003) .المسؤولية الالكترونية .مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

7- ميهوب, س .(2004/2005) .الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية .جامعة قسنطينة :مذكرة ماجستير.

8- وليد ثابتي، و عادل بيطام. (نوفمبر 2018). الرقابة القانونية على التحويلات المالية نحو الخارج . مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 243-247.

9- Rambure, D. (2005). les systemes de paiement. édition économique.